

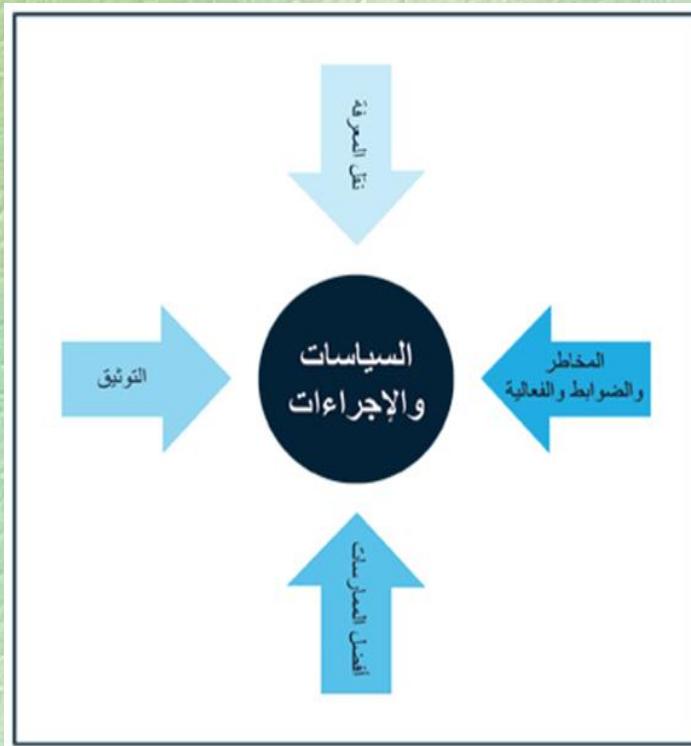


الجلسة التدريبية الثانية

التنمية المحلية: الترتيبات المؤسسة والأبعاد

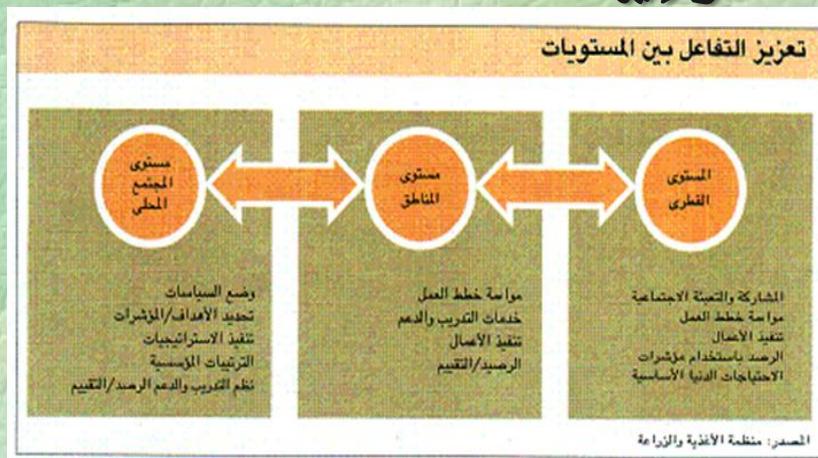
الترتيبات المؤسسية

- تشير الترتيبات المؤسسية إلى السياسات والإجراءات والعمليات التي تطبقها البلدان لتشريع وتحطيط وإدارة تنفيذ التنمية وسيادة القانون، ولقياس التغير، وللإشراف على الوظائف الأخرى للدولة.
- وبطبيعتها تظل قضية الترتيبات المؤسسية برأيها في كل جانب من جوانب التنمية وإدارة القطاع العام. إن الترتيبات المؤسسية التي تعمل بفاعلية وكفاءة لا تزال محركاً قوياً للقدرات ومن ثم الأداء.



الترتيبات المؤسسية

- كما أن عوامل التغيير داخل الترتيبات المؤسسية تقع بطبعتها في جميع مستويات القدرات الثلاثة لإدارة الموارد البشرية:
 - على مستوى الفرد،
 - وعلى مستوى المنظمة أو القطاع،
 - وعلى مستوى البيئة المواتية.
- وعندما تكون الترتيبات المؤسسية غير كافية، فنلاحظ عدم كفاءة جميع مستويات القدرات الثلاث المشار إليها.





الترتيبات المؤسسية

- لذا ترتكز استجابة تنمية القدرات لهذه القضية الأساسية على ضمان وجود أفضل الترتيبات المؤسسية الممكنة لتحقيق الأهداف أو النتائج الإنمائية المتوقعة عليها.
- فهي تضم مجموعة شاملة من استراتيجيات الإصلاح التي تشمل الترتيبات المؤسسية المنقحة، وإدارة الموارد البشرية بما فيها من تدريب وتعلم وتوازن بين العمل والحياة، وإدارة الموارد المادية والمالية، والقدرة على إدارة وتحليل المعلومات والاستفادة منها، وإنشاء منتديات للتشاور مع أصحاب المصلحة والحصول على آرائهم والقدرة على التصرف حيال ذلك؛ وكذلك الحوافز المالية وغير المالية لتحفيز جميع ما سلف ذكره .



الترتيبات المؤسسة

- كما أنها تشمل الأعمال الالزمة للتأكد مثلاً من إنشاء آليات للتنسيق ومن أن هذه الآليات تعمل بشكل سليم؛ وأن إدارة الموارد البشرية يتم توجيهها من خلال أطر موحدة ويعكّن التنبؤ بها؛ وأن الرصد والإبلاغ يُستخدمان كأداة لتحسين الأداء؛
- وأن هناك من العوامل الحفزة ما يكفي لتحقيق أفضل استفادة من القدرات الموجودة؛ وأن المؤسسات يتم تصميمها بشكل يتيح التشاور مع أصحاب المصلحة الأساسيين.



الترتيبات المؤسسية

الأنشطة الإرشادية	مخرجات البرامج	القضية الأساسية
<ul style="list-style-type: none">أ- توضيح التفويض والأدوارب- تبسيط إدارة الأعمالج- وضع آليات للإنفاذ والامثال	وضوح المهام	الترتيبات المؤسسية



الترتيبات المؤسسة

الأنشطة الإرشادية	مخرجات البرنامنج	القضية الأساسية
<p>د- إتاحة الوصول إلى المعرفة وتنمية المهارات</p> <p>هـ- تحسين القدرة على التنبؤ وإيجاد أنواع من الحوافز المالية وغير المالية</p> <p>وـ- تنفيذ تدخلات تتعلق بالأخلاق والقيم، وتدخلات لتغيير الأتجاهات</p>	<p>إدارة فاعلة للموارد البشرية</p>	<p>الترتيبات المؤسسية</p>



الترتيبات المؤسسة

الأنشطة الإرشادية	مخرجات البرنامج	القضية الأساسية
<p>ز- إجراء تنسيق أفقى/عن طريق الأقران تحت إشراف وكالة رائدة</p> <p>ح- إجراء تنسيق رأسي بين أجهزة الدولة المحلية والمركبة</p> <p>ط- تنظيم سلطة وقدرة أجهزة التنسيق</p>	آليات تنسيق قوية	الترتيبات المؤسسة



الترتيبات المؤسسية

الأنشطة الإرشادية	مخرجات البرنامج	القضية الأساسية
<p>ي- إنشاء إطار عمل متكملا للرصد والتقييم</p> <p>ك- وضع آليات مراجعة مستقلة وعن طريق الأقران</p> <p>ل- إقامة حلقات وآليات للتغذية الراجعة</p>	نظم للرصد والتقييم	الترتيبات المؤسسية



الترتيبات المؤسسية

الأنشطة الإرشادية	مخرجات البرنامج	القضية الأساسية
<p>م- إقامة شراكات عامة و خاصة لتقديم الخدمات</p> <p>ن- دعم قدرات التنفيذ والشراء</p> <p>س- تصميم واجهة عامة لتقديم الخدمات</p>	<p>شراكات من أجل تقديم الخدمات</p>	<p>الترتيبات المؤسسية</p>



الترتيبات المؤسسية

- ومن المؤسف أن نمط الإصلاح المؤسسي الذي يروج له البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وغير ذلك من المؤسسات الدولية، ينحاز نحو نموذج "أفضل الممارسات"، والذي يفترض إمكانية تحديد مجموعة من الترتيبات المؤسسية الشاملة المناسبة، فضلاً عن إمكانية تقرير وجهات النظر فيما يتصل بهذه الترتيبات.
- بيد أن المؤسسات التي تبني نموذج أفضل الممارسات، لا وجود لها في الواقع، ولا يمكنها أن تضع التعقيدات المحلية في حسبانها.
- وبقدر ما تؤدي مثل هذه المؤسسات إلى تضييق قائمة الخيارات المؤسسية المتاحة بدلاً من توسيعها، فإنها لا تخدم قضية الحكم الصالح.



التحسينات في الترتيبات المؤسسة يمكن أن تشمل:

- تشجيع الاتفاques المحلية بين المستخدمين بشأن الموارد الطبيعية المتتجدة للسيطرة على تعرية التربة وتدحر الأراضي، والوصول إلى أفضل أساليب استخدام المياه وأراضي الرعي والغابات والحياة البرية؛
- تشجيع الاتفاques المحلية الرامية إلى ضمان الوظائف الاقتصادية المجتمعية: الرقابة المتكاملة، تخزين السلع الغذائية في حالة وجود عجز غذائي، الترويج لمراقبة النوعية ووضع البيانات على العبوات؛
- الارقاء بالسلطات العامة المحلية التي تسم بالكفاءة وإليها تنتع سلطات لا مركزية لإقامة البيئة الأساسية التي يمكن أن ترعى أفضليات السكان المحليين فيما يتعلق بالطرق الريفية ووسائل المواصلات وغير ذلك من الخدمات.



• أن وضع الاستراتيجيات والترتيبات المؤسية المتعلقة بال المحليات يجب أن يكون متناسقاً مع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، فنماذج الترتيبات المؤسية التي تكون ناجحة وملائمة لحيز مكاني قد لا تطبق على حيز آخر وليس هناك أنموذج عام لإدارة المحليات، ولذلك فإنه كثيراً ما تواجه المحليات الحاجة إلى الافتتاح والتعديل باستمرار للطرق التي تتبعها بإدارة التنمية وذلك من أجل مسايرة القيود والقدرات المتغيرة.



- فالادارة المحلية هي عملية تتضمن المسؤولية عن التخطيط لجامعة من النشاطات والتنظيم الفعال لتحقيق أهداف معينة وتشمل المسؤولية على اتخاذ القرارات والتوجيه والإشراف والتنسيق على القائمين بالنشاطات والمهام، و القيام بالتنسيق الحيوي للموارد لإنجاز الأهداف المقصودة.
- لذلك، فلا بد أن تكون الخطة شاملة لكل عناصر التنمية ولا ترتكز على بعض العناصر وتجاهل بعضاها الآخر، والنظام الواقعي لها بحيث تحتوى على القرارات الفردية التي تحتاج إلى التنسيق والتجمیع. مع إعادة التأكيد على أهمية بناء المؤسسات المحلية من أجل التنمية.



نشاط تدريبي

في ضوء المفاهيم السابقة للترتيبات المؤسسة، فضلاً حدد
التحديات التي تواجه إدارة التنمية المحلية وسبل معالجتها

من وجهة نظرك ???





أبعاد التنمية المحلية





أبعاد التنمية المحلية

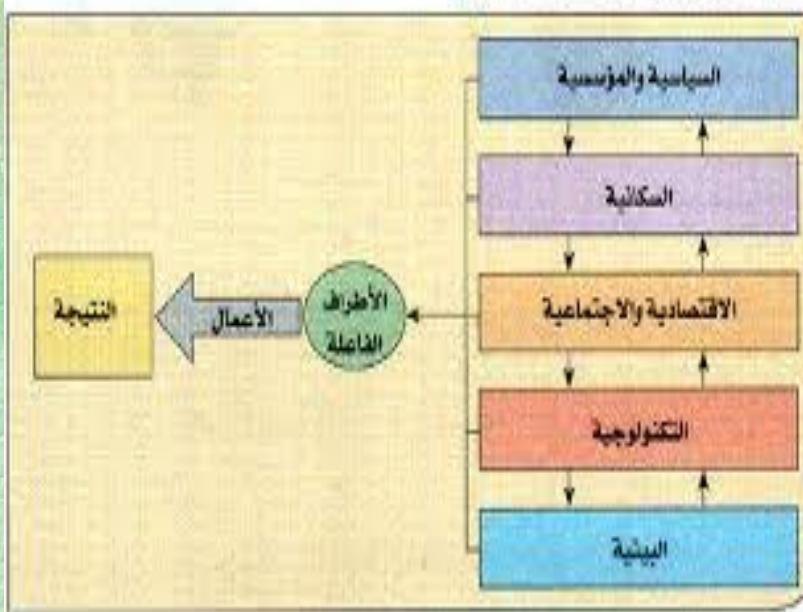
- للتنمية المحلية عدة أبعاد هي:
 1. البعد الاقتصادي وذلك عن طريق النشاط الاقتصادي الذي تميز به المنطقة، واستقطاب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة وتوفير الخدمات بها وامتصاص البطالة.
 2. البعد الاجتماعي الذي يركز على أن الإنسان جوهر التنمية، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية ومشاركة أصحاب الشأن في اتخاذ القرارات التي تخصهم.

أبعاد التنمية المحلية

3. البعد البيئي الذي يدمج مواجهة المشكلات البيئية العالمية مثل الاحتباس الحراري والتتصحر ونقص المساحات الخضراء، والأمطار الحمضية في التخطيط الإنمائي للدول.

ويركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

أهم العوامل المؤثرة على التطورات المستقبلية





أبعاد التنمية المحلية

4. البعد المؤسسي الذي يتضمن مختلف الجوانب التشريعية والإجرائية المرتبطة بتنظيم وحشد مختلف موارد المجتمع المحلي بهدف تنمية قدرات المجتمع من خلال مشاركة فاعلة لأفراد المجتمع المحلي في إدارة شؤون مجتمعهم دون عواقب أو تمييز بهدف تحقيق أهداف التنمية المحلية ورفاهية أراد المجتمع.



معايير التنمية المحلية

يعتمد مفهوم التنمية المحلية على عدد من المعايير التي يجب توفرها مثل:

- اشراك القطاعات الفاعلة في الوسط الجغرافي المحلي.
- استحداث نظم ومؤسسات للشراكة.
- دراسة المجال المحلي و تحليله.
- وضع برامج عمل على ذلك الاساس.
- التخلص من مركبة قرارات التنمية و تمركزها في مناطق معينة.

معايير أبعاد التنمية المحلية

وتعتمد الأبعاد الثلاثة للتنمية المحلية التي أشرنا إليها سابقاً، على عدد من المعايير، منها:



■ **المعايير الاقتصادية:**
تتركز على تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية، والإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا.

معايير أبعاد التنمية المحلية

مسطرة قياس جودة الحياة												المعيار
البيئي	العربي	الاجتماعي	الاقتصادي	المعيار								
الهدف	مؤشر الأداء											
ادارة كفاءة المخلفات	ادارة رشيدة للموارد	تحسين جودة الماء	تحسين جودة الهواء	توفر الخدمات	سهولة الانتقال	توفر السكن الملائم	توافق استعمالات الاراضي	الاتصال الاجتماعي	امان في المجتمع	التعلم مدى الحياة	التنوع بصفة جيدة	زيادة الاشطة الاقتصادية
												زيادة الدخل السنوي
												تحقيق معدل البطالة
												توفير فرص العمل

معايير الاجتماعية:

تحسين جودة الحياة.
خفيض وطأة الفقر.
تحقيق العدالة والمساواة.

معايير أبعاد التنمية المحلية



■ **المعايير البيئية:**
تقليل انبعاث غازات الدفيئة.
الحفاظ على الموارد المحلية.
توفير منافع الصحة الحسنة والمنافع البيئية الأخرى.
المحافظة على مصادر الطاقة المتجدددة المحلية.



معايير أبعاد التنمية المحلية

المعايير المؤسسية:

- التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لعمل المؤسسات والأفراد.
- حماية حقوق الملكية.
- نظم مالية واقتصادية وإدارية تعمل بشفافية وعدم المحاباة.
- قضاء مستقل.
- تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار.
- مشاركة فاعلة لأفراد المجتمع المحلي في إدارة شؤون مجتمعهم دون عوائق أو تمييز.





وفي الختام، يجب التأكيد أن التنمية المحلية ركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة، وهي مطلب أساسى لتحقيق العدالة والإنصاف، وتحقيق التوازن الجوى بين الأقاليم، ولن تتحقق تلك التنمية إلا بتطبيق جيد للامركرية، حيث تعمل الامركرية على إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل محافظة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية الازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها وأحتجاجاتها الفعلية و بما يتفق مع ظروف كل محافظة.



سؤال للمناقشة !

**أين نحن من تلك الترتيبات المؤسية
على نطاق مجتمعنا المحلية ؟**

